



فلسطين

العدد 25 أغسطس / آب 2019 م 24 ذو الحجة 1440 هـ □ العدد 53 السنة الخامسة
Sunday 25 August 2019

قضية

المسجد الأقصى...
استعجال إسرائيلي
للحسم
[7.6]



مسارات

مركزية التنسيق
الأميني... أزمة بقاء
بلا ظهور عربي
[5.4]



قراءة

السلطة الفلسطينية
وتعليق الاتفاقيات...
سيناريوهات الانهيار
[3.2]



ضمت السلطة الفلسطينية بين مطرقة أميركا وإسرائيل وسندان دول عربية (حازم بدر/فرانس برس)

أزمات السلطة الفلسطينية المستمرة

عبد الرحمن سعد الدين

دون أفق تتوالى الأزمات التي تعصف بالسلطة الفلسطينية وتندرج من انغلاق مسار المفاوضات مع إسرائيل التي لم يعد السلام مدخلا للعمق العربي بعدما بات التطبيع مفتوحاً على مصراعيه ولم تعد القضية الفلسطينية شرطاً أو مدخلاً ضرورياً له، إلى القطيعة مع واشنطن وتغول الرئيس الأميركي دونالد ترامب واقترابه حد التماهي مع نتجها هو على حساب الحد الأدنى مما يقتضيه حفظ ماء وجه السلطة الفلسطينية التي باتت عطفاً على ما سبق في عمق عاصفة سياسية ومالية تهدد بقاءها.

واقع السلطة يؤكد رئيس الوزراء محمد اشتية، في اعترافه بأن السلطة الفلسطينية تواجه خطر الانهيار، وتحذيره من احتمال إفلاسها مالياً في غضون شهرين أو ثلاثة. لم يوجه اشتية حديثه هنا إلى الجمهور الفلسطيني، لكنه كان يتحدث لجريدة نيويورك تايمز الأميركية، ملوحاً بأن السلطة ستبدأ في تسريح عناصر من

الأجهزة الأمنية إذا استمرت الأزمة المالية الراهنة، والتي اضطرت معها الحكومة الفلسطينية إلى الاقتراض من البنوك المحلية لمواصلة صرف رواتب الموظفين العموميين بنسبة 60 في المائة يتوقع أن يتدنى الشهر القادم لتصبح 30% من قيمة الراتب. أزمات السلطة وسيناريوهات مستقبلها أفضت وفق تقديرات أمنية وسياسية محلية وعربية وإسرائيلية إلى شعور الرئيس محمود عباس (83 عاماً) نتيجة الوضع الحالي بالإحباط، فلجأ إلى الاعتكاف في المقاطعة برام الله ثم استدار لإقالة مستشاريه، في المقابل تحرك حركة حماس خصمه اللدود باريحية في قطاع غزة، وقد باتت المصالحة في خبر كان.

لا تحيا السلطة على واقع أزمة مالية فقط، أو على وقع استدارة عربية وتنكر أميركي، لكن الأزمات تندرج بفعل الممارسات الإسرائيلية أيضاً، والتي تتوغل في الضفة وتهدم البيوت وتعتقل المواطنين وتلتهم الأرض وتتربص بضم الضفة وجسم مسألة الأقصى زمانياً ومكانياً، وتبني المستوطنات وتشق الطرق وتبني الجدار

وتسرق المياه وتخضع الضرائب، الأمر الذي الحق بالسلطة أضراراً بالغة في قدرتها على الاستمرار سلطة فلسطينية وطنية يقنع الناس بروايتها ووظيفتها. لا أفق أمام السلطة، وهذا تحدٍ آخر، حتى الأزمة المالية لا تملك السلطة موارد مالية ذاتية لحلها، وهي التي منذ نشأتها قبل ربع قرن تعتاش على المساعدات الدولية التي باتت بعد وصول ترامب للبيت الأبيض شحيحة، ولا يبدو أنها ستتغير إلى الأفضل في لأحق الأيام، وأي تغير في الوضع المالي للسلطة وإنهاء أزمته المالية سيكون مقابله دفع ثمن سياسي ووصول السلطة أو قبولها بذلك أو اشتراكها في مجريات صفقة القرن سيفضي ظاهرة لحل الأزمة المالية، لكنها لن تنجو من أزمة سياسية واجتماعية، خاصة في ظل حالة الانقسام الحاصلة، وهو ما يعني بيع القضية الفلسطينية لتحسين الحالة المعيشية.

هذا السيناريو رفضته السلطة الفلسطينية عندما تقدمت بعض الدول العربية للرئيس عباس بخطة صاغتها الأردن والسعودية لحل الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها

السلطة، حيث تقوم هذه الدول بتعويض السلطة، عن المبلغ الذي تقطعه إسرائيل مقابل رواتب الأسرى وعائلاتهم، ودعمت فيها الأردن فكرة إنشاء لجنة إسرائيلية فلسطينية مشتركة للتوصل إلى حل متفق عليه بشأن حجم الديون المترتبة على السلطة، وهو ما يعني إقراراً عربياً بما تفعله إسرائيل من اقتطاع أموال السلطة وتعني أن الأموال التي تصرف لعائلات الشهداء والأسرى تصرف لإرهابيين. إن واحدة من أسباب الأزمات التي تمر بها السلطة هو نتيجة خذلان عربي رسمي لم يستجب حتى الآن لمطلب توفير شبكة أمان مالية للسلطة كبديل عن تراجع المساعدات الدولية، خاصة توقف المساعدات الأميركية. ولم يقترب العرب من السلطة لدعمها سياسياً على الأقل بعدما ذهب الجميع لورشة البحرين من دون حضور فلسطيني، وما بين الذاتي والموضوعي يبقى مستقبل السلطة مرهوناً بمجموعة متغيرات تدفع كلها باتجاه أنه لا أفق في المنظور القريب وأن ما بعد الرئيس عباس لن يكون كما قبله أو كما كان المشهد وواقع السلطة معه.

مركزية التنسيق الأمني

يقصّ التنسيق الأمني استئناسيا عن أيّ مطبات وإزمات تواجه السلطة الفلسطينية من جراء سياسات إسرائيل، ما يطرح سوّالاً عن دوافع حرص السلطة على هذا البند والتيابي به عن أي مستجدات أو أحداث من جانب الاحتلال

يعن سالم

رغم انهيار عملية التسوية بعد مؤتمر كاسب ديليد عام 2000، التي يشكل التنسيق الأمني جزءاً أساسياً منها، واتداع انتفاضة الأقصى، والقضم التدريجي لما تبقى من منجزات السلطة الفلسطينية المتعلّقة بسيادة الفلسطينية المستقبلية المتعدّدة، وتشكيل مؤسسات لنواة الدولة والشروع الإسرائيلي في تطبيق مخططات تصفية القضية الفلسطينية (صفحة القرن) لتسعم قضايا المقدسات الإسلامية في القدس، واللاجئين، والاستيطان في الضفة، إلا أن عجلة التنسيق الأمني وبغض النظر عن التطورات السياسية والإجراءات العوانية الإسرائيلية اليومية استمرت المخططات السياسية والأجراءات العنوانية الإسرائيلية اليومية استمرت في السير قدماً دون هوادة، حتى مع قرار المجلس المركزي التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في آذار/ مارس 2015 وقف كافة أشكال التنسيق الأمني، وهذا ما جعلنا على مركب التنسيق الأمني بين السلطة وإسرائيل، ومركزيته في اتفاقية أوسلو والاتفاقات التي تلتها، وحرص السلطة على ديمومة التنسيق الأمني وفصله عن كافة الملفات الأخرى، والتيابي به عن أي مستجدات أو أحداث من جانب الاحتلال في الضفة الغربية والقدس وغزة.

عندما خلصت القيادة السياسية العسكرية الإسرائيلية خلال الانتفاضة الأولى، بنتيجة مفادها استحالة استمرار الاحتلال بصيغته المباشرة المعروفة للمناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأنّ الحل الاستراتيجي يتطلب الانسحاب من التجمعات الفلسطينية الرئيسية (المدن والمخيمات واستبدال الإدارة العسكرية التابعة للاحتلال، بإدارة فلسطينية تتحمل عبء ومسؤولية تقديم الخدمات، وفي نفس الوقت تتكفل بحماية الجيش الإسرائيلي والمستوطنين ومواجهة المقاومة الفلسطينية، وعلى أساس هذه المعادلة تم التوصل لاتفاق أوسلو عام 1993 وتأسيس السلطة الفلسطينية، ووجد ذلك ترجمة عملية في السنوات الأولى لقيام السلطة من خلال المالحقات الأمنية والاجتماعات وبناء المسجون واقعية التحقيق، التي بلغت ذروتها عام 1996 بعد حملة الاجتثاث التي قادتها الأجهزة الأمنية الفلسطينية ضد حركة حماس وبنيتها العسكرية على إثر سلسلة عمليات استهدافية بعد اغتيال يحيى عياش، وضد حركة «الجهاد الإسلامي» كذلك، لكن التنسيق توقف مع اندلاع انتفاضة الأقصى لبعاد من جديد بعد طرح الإدارة الأميركية خطة خريطة الطريق عام

2003، وفتح الباب واسعاً أمام التنسيق الأمني بعد التخلص من الرئيس الراحل ياسر عرفات واستبدال القيادة الفلسطينية، وتجاوز آثار انتفاضة الأقصى ومأسسة وترسيخ التنسيق الأمني أرسلت الإدارة الأميركية الجنرال الأميركي كيث دايتون في آذار/ مارس 2005، ليشكل مجلساً تنسيقياً من خبراء أمنيين وعسكريين يشرف على التنسيق الأمني ويقدم التدريب والمشورة، وقد أثمرت جهود دايتون خلق «رجل الأمن الفلسطيني الجديد» في الضفة الغربية حسب تعبيره، الذي يرى في التنسيق الأمني مصالحة وطنية علميا وفي المقاومة خطراً يتهدد الشروع الوطني.

وما أعطى نوعاً من المصداقية ولو شكلية لرأي الجنرال دايتون، الصراع بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس في الانتخابات عام 2006، بعد فوزها في الانتخابات على الأمين وعسكريين يشرف على التنسيق الأمني وانتهت بسيطرة على غزة وطرد المقاومة الفلسطينية، فقد رات السلطة في الضفة في ذلك مبرراً لتعميق التعاون والتنسيق الأمني مع إسرائيل لمواجهة حركة حماس، وانطلقت من شعار أنها لن تواجه حماس كحركة مقاومة بالتعاون مع الكيان فإنها ستععم، أي حركة حماس، ما حدث في غزة على الضفة الغربية.

ورغم صعود البعثن المتطرف في إسرائيل وطى صفحة عملية التسوية،



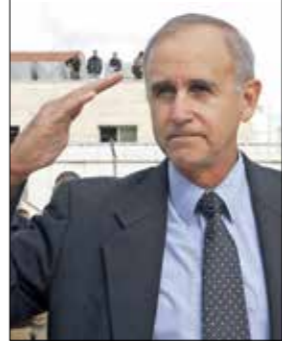
لا يوجد ما يواشر لية السلطة الفلسطينية لعريف التنسيق الأمني (حازم بدر/مراسل برس)

”تضخم جهاز السلطة الأمني إلى حد التورط بالعمليات يستحيل التنازل عنها“

”انتقال آلة الاحتلال إلى مراحل متقدمة من فرض المشروع الاستيطاني في

القدس وغزة.

مشروع الجنرال



توقف التنسيق الأمني مع اندلاع انتفاضة الأقصى لبعاد من جديد بعد طرح الإدارة الأميركية خطة خريطة الطريق عام 2003، وفتح الباب واسعاً أمام التنسيق الأمني بعد التخلص من الرئيس الراحل ياسر عرفات، وتجاوز آثار انتفاضة الأقصى شكلية لرأي الجنرال الأميركي كيث دايتون، الصراع بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس في الانتخابات عام 2006، بعد فوزها في الانتخابات على الأمين وعسكريين يشرف على التنسيق الأمني وانتهت بسيطرته على غزة وطرد السلطة الفلسطينية.



الحياة اليومية ثيابة عن الإدارة المدنية للاحتلال، وبالتالي إذا انتخفت هذه الخدمات لأي سبب كان، فإن مبرر وجود السلطة من وجهة النظر الإسرائيلية لم يعد له معنى، وهو ما تدركه السلطة الفلسطينية جيداً، فالتنسيق الأمني يمثل بوليصة تأمين يضمن بقاءها وديمومتها أمام إسرائيل، وتذكر أيضاً أنه في اليوم الذي يتم فيه الوقف الفعلي للتنسيق، فإن الجيش الإسرائيلي سيحتج الضفة الغربية خلال أيام لتتفكك السلطة، أو يبقى بعضها لإدارة أمورها تحت الاحتلال المباشر.

ثانياً: خلال ربع قرن من عمر السلطة الفلسطينية تشكلت طبقة متضخمة نوعاً ما، من قادة رجال الأمن ووزراء ووكلاء ومديرين عابثين، منغزلة عن الشعب، تحظى باهتمامات ماذنية، ومخصصات ورواتب لا تتناسب مع واقع الشعب الفلسطيني، وبيطات «VIP» لكبار الشخصيات لتسهيل التحرك والتنقل والسفر للخارج، ومنتافع شخصية وعائلية، وتخلط وتشاكب مصالحهم مع بنىة السلطة وكيوناتها، وبالتالي أصبحت مصالحتهم والاستئناسات الخاصة بهم معلقة باستمرار ببقاء السلطة، بمعنى أن التنسيق الأمني هو الضامن الأساسي لاستمرار واقع حياة هذه الطبقة، بع العلم أن هناك نحو 65 ألف رجل أمن في الضفة الغربية، تصرف السلطة نحو 30% من ميزانيتها السنوية على الأمن أي نحو أكثر من مليار دولار في العام، عوضاً عن الميزناتيات والبهات الخاصة السرية التي تأتي مثلاً لجهاز المخابرات الفلسطيني، الذي يتراوح عدد منتسبيه خارجة بقيادة ضابط رفيع لكل محطة، ملقحة بالسفارات الفلسطينية حول العالم، جل عملها جمع المعلومات عن الجاليات الفلسطينية، وعن النشاط الإسلامي، وتنتج مصادر تمويل حركات المقاومة.

ثالثاً: تتعامل حركة فتح والسلطة الفلسطينية مع حركة حماس منذ عام 2007 بنوع من التشكيك والتوجس، ويخشى العداوة غير الفاعلة أحياناً والفجوة في أحيان أخرى، لا كشرتك ويطني يفتن الاتقاء معه على أساس المصلحة الفلسطينية العليا ومواجهة التحديات والمخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية، وعليه فإن التنسيق الأمني يبقى حركة حماس في الضفة تحت الضغط المناوئ، بحذ من نشاطاتها، ويخلص من تغفلها الجماهيري، ويحجم من تغفلها الاجتماعي.

رابعاً: لا تخفي السلطة الفلسطينية وخاصة الرئيس ابو مازن، اجندتها الرافضة للمقاومة المسلحة، وحصص خيارتها على الأقل من الناحية النظرية بالمقاومة الشعبية، وهي رغم ما الت إليه عملية التسوية وما يسمى حل الدولتين، إنبأها ما زالت تحوّل على مشروع التسوية والشرعية الدولية، الذي يتناقض كلياً مع برنامج المقاومة والعمليات المسلحة في الضفة الغربية. لا يوجد ما يؤشر في الإمد المتطور وما يدل على نية السلطة الفلسطينية الخفي أو حتى تعليق التنسيق الأمني، مهما قلل عن عملية التسوية والإجراءات الإسرائيلية اليومية على الأرض الفلسطينية، لأن السلطة بموجبها ورجالاتها قائمة على قرار إسرائيلي يستند بالدراسة الأولى على استمرار برنامج التنسيق الأمني.

الأحد 25 أغسطس/ آب 2019 م 24 ذو الحجة 1440 هـ ه العدد 53 السنّة الخامسة Sunday 25 August 2019

السلطة الفلسطينية بلا زهير عربي

ارتفعت بعض الأصوات الإعلامية على المحسوبة على انظمة عربية معينة، ضد السلطة الفلسطينية بل والقضية الفلسطينية نفسها بعد رفضها صفقة القرن

عدنان الحسيني

لم يعد التوتر الحاصل في العلاقة بين السلطة وكل من السعودية ومصر سراً، فالبرود الحاصل في العلاقة بات علنياً، لا سيما بعدما تعددت المؤشرات التي تدلل على ذلك، وبرزها تفكير السلطة في شراء الوقود من العراق بدلاً من السعودية وزيارة الرئيس محمود عباس الخارجية للعراق دون المرور على الرياض أو القاهرة، ويلاحظ أيضاً توقف زيارات الرئيس للعواصم العربية عموماً والقاهرة والرياض على وجه التحديد رغم كل ما تمر به السلطة الفلسطينية من أحداث وتحديات، حتى أن الأمر بات حديث الصحف العبرية والعربية ومحط تساؤلات عن طبيعة العلاقة بين السلطة والقاهرة والرياض في الوقت الحالي.

خروج الأزمة الحاصلة بين السعودية والسلطة للعلن لم يبدأ فقط بالتقرير الذي نشرته صحيفة جيورناليم بوست أوائل شهر أغسطس/ آب الجاري، وتحدث فيه عن العلاقات الفلسطينية السعودية، وأن الفلسطينيين يحاولون منع اشتعال أزمة مع السعوديين، وأن السلطة الفلسطينية تفكر في إرسال وفد بارز إلى الرياض، لإجراء محادثات ومساؤولي الحكومة لكنها لم تجد استجابة من السعودية لتزويد الزيارة، اكتفى تقرير جيورناليم بوست بالنق

الرسمي وغفل الشق غير الرسمي أو الشعبي بينهما، في حين نجد أن المركز الفلسطيني للسياسات والدراسات المسحية في رام الله أجرى استطلاع رأي ركز فيه على الشق غير الرسمي الشعبي، وقد كشف استطلاع الرأي الذي أجراه المركز عن اعتقاد نسبة 80% من الفلسطينيين بخلي الدول العربية عن تضيقهم، فيما اتهم الفلسطينيون السعوديين ودوناً عربية أخرى بالترويج للتضييق مع إسرائيل.

وكانت جيورناليم بوست قد أشارت في تقريرها المشار إليه إلى أن التوتر الفلسطيني السعودي لم يكن وليد أو نتيجة وريثة البحرين، بل بدأ في الظهور في نهاية عام 2017، عندما نُسب إلى مسؤولين فلسطينيين قولهم أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان هدد رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بإزاحته عن السلطة إذا لم يتعاون مع المحكمة. وتشير الصحيفة إلى أن المسؤولين الفلسطينيين والسعوديين لم ينفوا ذلك، وقد ذكر تقرير الصحيفة حادثة غابية في الإمعية على لسان مسؤول فلسطيني لم يسمه بيان ولي العهد السعودي كان أوفحا جداً» مع عباس أثناء لقائهما، ويقول المسؤول الفلسطيني: «غارنا بأننا علمنا أننا كنا جالسين مع بلطجي كان يحاول الإلاء علينا»، وذكرت مصادر صحافية عربية أنذاك أن ولي العهد كان قد عرض على الرئيس عباس 10 مليارات دولار مقابل دعم خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب للسلام والمساءلة إعلامياً بصفحة القرن»، لكن الرئيس عباس

”حاولت الرياض تجاوز السلطة ومع جسور اللاواصه مع شخصيات مقدسية“

رفض هذا العرض، قائلاً: «هذا يعني نهاية حياتي السياسية». يلاحظ بعد هذه الحادثة ارتفاع بعض الأصوات العربية الإعلامية والمتفكّة ضد السلطة وضد القضية الفلسطينية وضد الشعب الفلسطيني، صرح أن هذه الأصوات ليست جديدة لكن الجديد هو حجمها وموقعها وانتشارها، الأمر الذي يعني أن هناك ضوءاً أخضر من النظم العربية الرسمية لهاجمة السلطة والفلسطينيين، أحد مؤشرات ذلك ما قامت به قناة العربية السعودية عندما اتاحت لغادي السلامي (الذي يقال إنه أحد المقربين من القيادي المنصول ومستشار ولي عهد بوغطي محمد دحلان) فرصة أن يهاجم السلطة وينتقد الرئيس عباس، ووفرت له منبراً للحديث عن الفساد وعن سوء إدارة السلطة، وهو ما دفع حركة فتح الإسرائيلية على عدم عشرة ميان فلسطينية تحتوي على نحو مائة شقة سكنية في المناطق المحتلة (1) والتي تخضع لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية الإبرية والأمنية بشكل كامل، وقد ضمّ الاجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والجنة المركزية لحركة فتح وقادة الأجهزة الأمنية. قرار عباس نال ترحيباً كبيراً في المجتمع الفلسطيني الغاضب، وتأييداً واسعاً من الجموع السياسية الفلسطينية فقد أبدته حركة حماس والجهاد الإسلامي والجهتان الشعبية والديمقراطية والفصائل الفلسطينية كافة واجعت عبر بيانات وتصريحات رسمية صدرت عن ناطقها، وقادت بها القرار خطوة في الاتجاه الصحيح، وإن كان يشوب هذا الترحيب الشعبي والتأييد الفصالي شكوك في عدم إغفال القرار وتطبيقه على أرض الواقع، ومخاوف من بقاءه حبيس الأوراق التي دونّ عليها، قياساً بمصير قرارات مشابهة أقرتها القيادة الفلسطينية سابقاً تقضي بوقف أو تعليق التعامل الفلسطيني مع الجانب الإسرائيلي ووقف الالتزام بالاتفاقيات الموقعة معه، ووقف التنسيق الأمني مع جيش الاحتلال الإسرائيلي، والتي جات غالبيتها كرد فعل على جرائم الاحتلال الإسرائيلي وتغعله على الشعب والقدسات الفلسطينية ونظرًا لعدم التزام دولة الاحتلال بما عليها من التزامات واستحقاقات المنصوص عليها في الاتفاقيات الموقعة معه، ومن أبرز تلك القرارات ما أقره المجلس المركزي الفلسطيني في 2015 بخصوص وقف التنسيق الأمني مع إسرائيل وتعليق الاعتراف بها، وقراره أيضاً في 2018 حول إنهاء التزامات منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية تجاه اتفاقيتهما مع سلطة الاحتلال، لكن تلك القرارات وبالرغم مما تمتعت به من قوة ودعم وحققة إلا أن الطريق لم تمشد أمامها للتطبيق الفعلي ولم تجد فرصة حقيقية لتتفقد ولم يزل من بنودها الغور، من الملاحظ والمثير للدهشة أنه رغم صدور عدد من القرارات من المؤسسة السياسية الفلسطينية تقضي بالانفصال عن دولة الاحتلال ووقف التعاون معها في ظل القطعية المستمرة بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي على المستوى الرسمي وخاصة في ما يتعلق بمباحثات السلام وترتيبات الوضع النهائي، واستمرار الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في عربتها وتصرفها كما يحلو لها في المناطق الفلسطينية من دون أي مراعاة لصلاحيات واختصاصات السلطة الفلسطينية، إلا أن الأخيرة لم تغير من سياساتها وسلوكها وما زالت تمارس دورها ومهامها المنوطة بها والمحددة لها وفقاً للاتفاقيات المقصودة بلا أي تراجع أو تراخ ومستمرة حتى اللحظة في التنسيق الأمني والتعاون مع لجان الاحتلال ومرجعياتها على أكمل وجه ودرجة عالية من الانسجام والتوافق، وإن كان من جديّة في توجيه السلطة ومصاديقه في نواياها فعليها أن تتوقف عن التنسيق الأمني أول ما تتوقف لما ترتب عليه من عواقب وخيمة على المجتمع الفلسطيني ولما أضر بالسلطة وشده صورتها وغير من عقيدة أجهزتها الأمنية فحسارت بدلاً من دعم الصمود والتصال الفلسطيني تطارد المقاومة وتعيقها وتحاصرها في صورها كافة، شعبية كانت م عسكرية.

على ما يبدو وبدأت على معليات الواقع لم تتجاوز قرارات الرئيس الفلسطيني محمود عباس في أهدافها والغرض منها حدود امتصاص الغضب الشعبي وتسكين الشارع الفلسطيني الكئوم، والظهور أمامه بمظهر الخطرسة الصهيونية في مدينة القدس، وفي سياسات التهويد والمصادرة والتدمير، ومحاربة الوجود الفلسطيني، واختزال دور السلطة من المخون الأمني، فالواقع العربي منقسم ومشغول بالولايات أخرى، بالتاكيد ليس الفلسطينية من دولة الاحتلال الإسرائيلي ووقف التنسيق الأمني أو الاستدارة نحو التصعيد معها في هذا الجانب.

زاوية

قرارات «هزلية» لمواجهة الكارثة

محمد عبد القادر

أعلن الرئيس محمود عباس وقف العمل بجميع الاتفاقيات التي وقعت بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل في إطار اتفاق أوسلو وأعطى تعليمات فورية بتشكيل لجنة مختصة لوضع الآليات اللازمة لتنفيذ القرار، وجاء، إعلان الرئيس عقب انتهاء اجتماع طارئ عُقد مساء، يوم الخميس الموافق 25 يوليو/ تموز 2019 للقيادة الفلسطينية في رام الله ناقشة سبل الرد على العدوان الإسرائيلي في بلدة صور باهر شرقي القدس المحتلة والتي وصف بأنه تطهير عرقي أقدمت فيه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على هدم عشرة مبان فلسطينية تحتوي على نحو مائة شقة سكنية في المناطق المحتلة (1) والتي تخضع لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية الإبرية والأمنية بشكل كامل، وقد ضمّ الاجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والجنة المركزية لحركة فتح وقادة الأجهزة الأمنية. قرار عباس نال ترحيباً كبيراً في المجتمع الفلسطيني الغاضب، وتأييداً واسعاً من الجموع السياسية الفلسطينية فقد أبدته حركة حماس والجهاد الإسلامي والجهتان الشعبية والديمقراطية والفصائل الفلسطينية كافة واجعت عبر بيانات وتصريحات رسمية صدرت عن ناطقها، وقادت بها القرار خطوة في الاتجاه الصحيح، وإن كان يشوب هذا الترحيب الشعبي والتأييد الفصالي شكوك في عدم إغفال القرار وتطبيقه على أرض الواقع، ومخاوف من بقاءه حبيس الأوراق التي دونّ عليها، قياساً بمصير قرارات مشابهة أقرتها القيادة الفلسطينية سابقاً تقضي بوقف أو تعليق التعامل الفلسطيني مع الجانب الإسرائيلي ووقف الالتزام بالاتفاقيات الموقعة معه، ووقف التنسيق الأمني مع جيش الاحتلال الإسرائيلي، والتي جات غالبيتها كرد فعل على جرائم الاحتلال الإسرائيلي وتغعله على الشعب والقدسات الفلسطينية ونظرًا لعدم التزام دولة الاحتلال بما عليها من التزامات واستحقاقات المنصوص عليها في الاتفاقيات الموقعة معه، ومن أبرز تلك القرارات ما أقره المجلس المركزي الفلسطيني في 2015 بخصوص وقف التنسيق الأمني مع إسرائيل وتعليق الاعتراف بها، وقراره أيضاً في 2018 حول إنهاء التزامات منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية تجاه اتفاقيتهما مع سلطة الاحتلال، لكن تلك القرارات وبالرغم مما تمتعت به من قوة ودعم وحققة إلا أن الطريق لم تمشد أمامها للتطبيق الفعلي ولم تجد فرصة حقيقية لتتفقد ولم يزل من بنودها الغور، من الملاحظ والمثير للدهشة أنه رغم صدور عدد من القرارات من المؤسسة السياسية الفلسطينية تقضي بالانفصال عن دولة الاحتلال ووقف التعاون معها في ظل القطعية المستمرة بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي على المستوى الرسمي وخاصة في ما يتعلق بمباحثات السلام وترتيبات الوضع النهائي، واستمرار الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في عربتها وتصرفها كما يحلو لها في المناطق الفلسطينية من دون أي مراعاة لصلاحيات واختصاصات السلطة الفلسطينية، إلا أن الأخيرة لم تغير من سياساتها وسلوكها وما زالت تمارس دورها ومهامها المنوطة بها والمحددة لها وفقاً للاتفاقيات المقصودة بلا أي تراجع أو تراخ ومستمرة حتى اللحظة في التنسيق الأمني والتعاون مع لجان الاحتلال ومرجعياتها على أكمل وجه ودرجة عالية من الانسجام والتوافق، وإن كان من جديّة في توجيه السلطة ومصاديقه في نواياها فعليها أن تتوقف عن التنسيق الأمني أول ما تتوقف لما ترتب عليه من عواقب وخيمة على المجتمع الفلسطيني ولما أضر بالسلطة وشده صورتها وغير من عقيدة أجهزتها الأمنية فحسارت بدلاً من دعم الصمود والتصال الفلسطيني تطارد المقاومة وتعيقها وتحاصرها في صورها كافة، شعبية كانت م عسكرية.

على ما يبدو وبدأت على معليات الواقع لم تتجاوز قرارات الرئيس الفلسطيني محمود عباس في أهدافها والغرض منها حدود امتصاص الغضب الشعبي وتسكين الشارع الفلسطيني الكئوم، والظهور أمامه بمظهر الخطرسة الصهيونية في مدينة القدس، وفي سياسات التهويد والمصادرة والتدمير، ومحاربة الوجود الفلسطيني، واختزال دور السلطة من المخون الأمني، فالواقع العربي منقسم ومشغول بالولايات أخرى، بالتاكيد ليس الفلسطينية من دولة الاحتلال الإسرائيلي ووقف التنسيق الأمني أو الاستدارة نحو التصعيد معها في هذا الجانب.



اعتر محمد بن سلمان سبياً فيه توزير الصلاصه مع رام الله (بدر الراوي/الناشونل)

”لم يكف هذا القرار الول للسلطة فقد سبفه تسع قرارات من المجلس المركزي واللجنة التنفيذية“

”وبين تطبيقها على أرض الواقع، نظراً لتشابكات وتعقيدات العلاقة، والصورة الضبابية لا يمكن أن تتמצخ عنه هذه الأوليات لو تم تطبيقها فعلياً:

أول هذه الأسباب هو تشابك العلاقات السياسية والاقتصادية والقضائية للسلطة مع الاحتلال. إذ إنها أسست من رحم اتفاق أوسلو الذي ربط السلطة في كثير من جوانبها مع إسرائيل، فالسلطة لا تستطيع على أي موائى زرية أو جوية، وجميع المناقخ خاضعة لسيطرة الاحتلال، بمعنى أن الحركة التجارية والمالية وتنقل الأفراد لا يمكن التحكم فيها فلسطينياً، حتى لو تم اتخاذ قرار بذلك، عوضاً عن أن السلطة الفلسطينية لا تتطلق بل تبصني بعض القرارات، وحتى لو رعيت السلطة في تطبيقها، فإن هناك من الأسباب ما يحول بينها

إسرائيل والقضم البدئي، والمتردد لحقائق اتفاق أوسلو على الأرض، والقضاء على كل مظاهر السيادة، والإبقاء فقط على بخدم الأمن الإسرائيلي، وأقرت السلطة الفلسطينية من محتواها، ونزعت عنو شرعية وجودها القائمة على مشروع التسوية، والأهم من ذلك نظرة الشعب الفلسطيني لها. ومع تسارع مخطط صفقة القرن لتصفية القضية الفلسطينية والإجراءات التي يتخذها المستعدون لأسوأ الاحتمالات يتضخم مكانتها، وصولاً إمكانية تفككها وانهارها، فإنها توجه رسائل إلى القيادة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، وأن السلطة لم تعد مكرثة تصرف وتتخذ قرارات تاريخية بحجم المخطط الإسرائيلي للحفاظ على نوع أرض الواقع، ومن الواضح أن السلطة الفلسطينية لدى الشعب الفلسطيني، وبما وقرى الضيقة الغربية، أي العودة لصيغة الاحتلال لا قبل اتفاق أوسلو.

ويجب علينا أن نتوقف عن تحميل المسؤولية، والتوجه نحو تفكير الجهمية الداخلية عبر مصالحة حقيقية قائمة على الشراكة الوطنية ومشروع المقاومة، فقد رجحت الجوء إلى تبني قرارات،

مدينة القدس المحتلة، لم يكن القرار الأول فقد سبقه منذ عام 2015 تسعة قرارات من المجلس المركزي أو اللجنة التنفيذية التابعة لمنظمة التحرير بنفس المضمون، التي تعني بشكل أساسي وقف أو تعليق العمل ببروتوكول باريس الاقتصادية، بين السلطة وإسرائيل، وقد تم تشكيل أكثر من لجنة لدراسة أو وضع البيات عملة لتطبيق هذه القرارات، ومن ثم إعادة الأمر إلى المجلس المركزي أو اللجنة التنفيذية من الرئيس، وهكذا ودايلاً، دون أن يلخص الشعب الفلسطيني أي خطوة عملية على أرض الواقع، ومن الواضح أن السلطة الفلسطينية لو كانت جذية في السير قدما في تطبيقه ولو بشكل جزئي منذ عام 2015، ولكن إذا كانت السلطة لا تتوى تطبيق قراراتها في ما يتعلق بالعلاقة مع إسرائيل فما التفسير المخبول لقرارات

سالم عبد النبي

إعلان الرئيس الفلسطيني محمود عباس الأخير بتعليق العمل في جميع الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، وتشكيل لجنة لمتابعة تطبيق هذا القرار على خلفية عمليات الهدم في وادي الحمص جنوب



القضم البدئي، والمتردد لخاتفة الشاف اوسلو امزع السلطة من مصطوما (Getty)

كل المؤشرات على الأرض في الحرم القدسي الشريف، وكل الخطوات المحدودة والمتراكمة التي تنفذها إدارة الاحتلال في سياق مشروع السيطرة عليه، وطبيعة

الأوضاع الإقليمية والدولية المحيطة بالكيان، تؤدي إلى مرحلة جدية وحاسمة لتسريع مخطط التقسيم الزمني والمكاني الذي يمهّد لبناء الهيكل المزعوم والسيطرة

توجه إسرائيلي للسيطرة عليه

المسجد الأقصى

3 أسباب شجعت حكومة اليمين على استعجال الحسم

تكثفت الخطوات الصهيونية بعد 2013

ولكن هذه الانتهاكات ومحاولات كسر الوضع القائم، المتمثل بالملكية الإسلامية الخالصة والوصاية الهاشمية الأردنية التي تقصر إدارة الحرم على الأوقاف الأردنية، كانت تسيّر بحذر شديد وبخطوات صغيرة مترددة ضمن سياق حسابات ردة الفعل الغربية، والإسلامية والعربية بالتحديد، وتعاتف العنف الصهيوني وسقوط الشهداء في باحات الحرم القدسي بعد محاولات لتغيير الوضع القائم أو اقتحامات واعتداءات من المستوطنين، كما حدث من إطلاق

جنود الاحتلال النار على المصلين في باحات الحرم في 12 أيار/ مايو 1988، واستشهاد 22 فلسطينياً وجرح نحو 200 آخرين في 8 أ/ أغسطس 1990 في باحات الحرم، وانتفاضة الأقصى المسلحة التي جاءت ردة فعل على تدنيس رئيس الوزراء الصهيوني لأرض الحرم.

ولكن هذه الانتهاكات ومحاولات كسر الوضع القائم، المتمثل بالملكية الإسلامية الخالصة والوصاية الهاشمية الأردنية التي تقصر إدارة الحرم على الأوقاف الأردنية، كانت تسيّر بحذر شديد وبخطوات صغيرة مترددة ضمن سياق حسابات ردة الفعل الغربية، والإسلامية والعربية بالتحديد، وتعاتف العنف الصهيوني وسقوط الشهداء في باحات الحرم القدسي بعد محاولات لتغيير الوضع القائم أو اقتحامات واعتداءات من المستوطنين، كما حدث من إطلاق

ولكن هذه الانتهاكات ومحاولات كسر الوضع القائم، المتمثل بالملكية الإسلامية الخالصة والوصاية الهاشمية الأردنية التي تقصر إدارة الحرم على الأوقاف الأردنية، كانت تسيّر بحذر شديد وبخطوات صغيرة مترددة ضمن سياق حسابات ردة الفعل الغربية، والإسلامية والعربية بالتحديد، وتعاتف العنف الصهيوني وسقوط الشهداء في باحات الحرم القدسي بعد محاولات لتغيير الوضع القائم أو اقتحامات واعتداءات من المستوطنين، كما حدث من إطلاق

ودولية مواتمة أشرتا لها سابقاً بعد عام 2013 للاتخطار دون هوادة أو تردد في مشروع تصفية القضية الفلسطينية، وفي مقدمتها الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في البلدة القديمة في مدينة القدس، وقد سارت خطوات حكومة اليمين الصهيوني بإذرعها المؤسساتية الرسمية، القضائية والتشريعية والتنفيذية، وما تسمى جماعات «جيل الهيكل»، وتشكيلات منوعة من المستوطنين بنظام أساسي وبخطوط متوازية لتنفيذ المشروع، ومن أبرزها:

وتشكيلات منوعة من المستوطنين بنظام أساسي وبخطوط متوازية لتنفيذ المشروع، ومن أبرزها:

وتشكيلات منوعة من المستوطنين بنظام أساسي وبخطوط متوازية لتنفيذ المشروع، ومن أبرزها:

سارت جماعات «بناء الهيكل» والمستوطنين وبغطاء أمني وإستاد سياسي بخطوات متدرجحة وتصاعديّة لتكثيف الوجود اليهودي الخوراثي في الحرم القدسي عبر سلسلة مخططة من الاقتحامات، كانت تقتصر على مناسبات واعياد يهودية محددة، لكنها تحولت إلى ظاهرة شبه يومية وابعاد مثوية حتى وصل عدد المقتحمين في يوم عيد الأقصى المبارك إلى 1600 مستوطن مقتحم، فقد بلغ عدد المقتحمين عام 2009 نحو 6 آلاف، بينما عام 2016 14,626 ألفاً، وعام 2017 نحو 25,600 ألفاً، وعام 2018 ارتفع إلى نحو 30 ألفاً أي بزيادة 17%، يبدأ مسار المستوطنين في الاقتحام من باب المغاربة غرباً، مروراً بمحاذاة المصلى القبلي، ومن ثم السير باتجاه السور الشرقي للمسجد حيث يقف المقتحمون جنوب باب الرحمة، وما مقابل الصخرة المشرفة، لتلقي إرشادات حول المكافحة اليدوية للصخرة وحمايتها، ثم يسبروا بمحاذاة السور الشمالي للمسجد،

الأحد 25 أغسطس/ آب 2019 م 24 ذو الحجة 1440 هـ ه العدد 53 السنة الخامسة Sunday 25 August 2019

الكاملة على الحرم، وما هي إلا بضع سنين ليصحو المسلمون على معاول الصهاينة تضرب المسجد الأقصى وتشيّد الهيكل المزعوم على آفاس الحرم

وجنوباً حتى باب القطانين، لوقوف برهة للتأمل والصلاة، وفي النهاية يغادر المستوطنون الحرم من باب السلسلة.
من الواضح أن المخطط الصهيوني للاقتحامات يهدف إلى خلق أرضية نفسية لدى المسلمين، بتقبل وجود يهودي في الحرم، وهو محاولة لاستنساخ تجربة سيطرة اليهود على نصف الحرم الإبراهيمي، وتحويله إلى كنيس يهودي في إطار توظيف حدث مذبحه الحرم عام 1994، ويخطط الصهيانية في المرحلة القادمة إلى تقسيم مكاني بالسيطرة على الجزء الشرقي من باحات الحرم الذي يمتد من أمام المصلى المرواني حتى باب الأسباط، الذي يشكل 25% من مساحة الحرم في مقابل مقبرة بوابة الرحمة لممارسة الشعائر التوراتية على غرار ما يحدث في «حائط المبكى».

شهدت الدعاية الصهيونية للسيطرة على الحرم تحولاً كبيراً، من كونها أنها كانت تتم في الغرف المغلقة، إلى خطاب علني رسمي مدعوم من أعلى المستويات السياسية، فقد دعا وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي جلعاد إرآن؛ عضو المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية «الكابينيت»، في 13 أ/ أغسطس 2019 إلى تخيير الوضع القائم، في المسجد الأقصى، بحيث «يتكّن اليهود من أداء طقوسهم حول العالم، باستثناء مواقف لا صلاة اليهود يجب أن تسمح فردية أو جماعية، سواء في مكان مفتوح أو مغلق». كل المؤشرات وكل الخطوات المحدودة والمترابطة التي نفذها إدارة الاحتلال في سياق مشروع السيطرة على الحرم، وطبيعة الأوضاع الإقليمية والدولية المحيطة بالكيان، تؤدي إلى مرحلة جدية وحاسمة لتسريع مخطط التقسيم الزمني والمكاني الذي يمهّد لبناء الهيكل المزعوم للسيطرة الكاملة على الحرم، وما تسمى جماعات «جيل الهيكل»، وتشكيلات منوعة من المستوطنين بنظام أساسي وبخطوط متوازية لتنفيذ المشروع، ومن أبرزها:

سارت جماعات «بناء الهيكل» والمستوطنين وبغطاء أمني وإستاد سياسي بخطوات متدرجحة وتصاعديّة لتكثيف الوجود اليهودي الخوراثي في الحرم القدسي عبر سلسلة مخططة من الاقتحامات، كانت تقتصر على مناسبات واعياد يهودية محددة، لكنها تحولت إلى ظاهرة شبه يومية وابعاد مثوية حتى وصل عدد المقتحمين في يوم عيد الأقصى المبارك إلى 1600 مستوطن مقتحم، فقد بلغ عدد المقتحمين عام 2009 نحو 6 آلاف، بينما عام 2016 14,626 ألفاً، وعام 2017 نحو 25,600 ألفاً، وعام 2018 ارتفع إلى نحو 30 ألفاً أي بزيادة 17%، يبدأ مسار المستوطنين في الاقتحام من باب المغاربة غرباً، مروراً بمحاذاة المصلى القبلي، ومن ثم السير باتجاه السور الشرقي للمسجد حيث يقف المقتحمون جنوب باب الرحمة، وما مقابل الصخرة المشرفة، لتلقي إرشادات حول المكافحة اليدوية للصخرة وحمايتها، ثم يسبروا بمحاذاة السور الشمالي للمسجد،

في مقابل تعزيز اقتحامات المستوطنين فرض الاحتال إجراءات تحد من الوجود الفلسطيني، فقد أصدر الاحتلال قراراً في 15 أ/ أغسطس 2015 بتجريم المرابطين والمرابطات والمشارين في حملات العلم، وعلى إثره تصاعدت موجات الطرد والاعتقال والتكثيل للمرابطين وموظفي الأوقاف وحراس الحرم، وقد بلغ عدد من ابعدهم سلطات الاحتلال عام 2016 نحو 258 من المرابطين والمصلين وموظفي دائرة الأوقاف.

باب الرحمة

في تكرار لسيطرة الاحتلال على باب المغاربة، أصدرت محكمة الاحتلال عام 2017 قراراً يقضي بإغلاق مبني مقر لجنة التراث الإسلامي السابق المقابل

الكاملة على الحرم، وما هي إلا بضع سنين ليصحو المسلمون على معاول الصهاينة تضرب المسجد الأقصى وتشيّد الهيكل المزعوم على آفاس الحرم

وجنوباً حتى باب القطانين، لوقوف برهة للتأمل والصلاة، وفي النهاية يغادر المستوطنون الحرم من باب السلسلة.
من الواضح أن المخطط الصهيوني للاقتحامات يهدف إلى خلق أرضية نفسية لدى المسلمين، بتقبل وجود يهودي في الحرم، وهو محاولة لاستنساخ تجربة سيطرة اليهود على نصف الحرم الإبراهيمي، وتحويله إلى كنيس يهودي في إطار توظيف حدث مذبحه الحرم عام 1994، ويخطط الصهيانية في المرحلة القادمة إلى تقسيم مكاني بالسيطرة على الجزء الشرقي من باحات الحرم الذي يمتد من أمام المصلى المرواني حتى باب الأسباط، الذي يشكل 25% من مساحة الحرم في مقابل مقبرة بوابة الرحمة لممارسة الشعائر التوراتية على غرار ما يحدث في «حائط المبكى».

شهدت الدعاية الصهيونية للسيطرة على الحرم تحولاً كبيراً، من كونها أنها كانت تتم في الغرف المغلقة، إلى خطاب علني رسمي مدعوم من أعلى المستويات السياسية، فقد دعا وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي جلعاد إرآن؛ عضو المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية «الكابينيت»، في 13 أ/ أغسطس 2019 إلى تخيير الوضع القائم، في المسجد الأقصى، بحيث «يتكّن اليهود من أداء طقوسهم حول العالم، باستثناء مواقف لا صلاة اليهود يجب أن تسمح فردية أو جماعية، سواء في مكان مفتوح أو مغلق». كل المؤشرات وكل الخطوات المحدودة والمترابطة التي نفذها إدارة الاحتلال في سياق مشروع السيطرة على الحرم، وطبيعة الأوضاع الإقليمية والدولية المحيطة بالكيان، تؤدي إلى مرحلة جدية وحاسمة لتسريع مخطط التقسيم الزمني والمكاني الذي يمهّد لبناء الهيكل المزعوم للسيطرة الكاملة على الحرم، وما تسمى جماعات «جيل الهيكل»، وتشكيلات منوعة من المستوطنين بنظام أساسي وبخطوط متوازية لتنفيذ المشروع، ومن أبرزها:

ولكن هذه الانتهاكات ومحاولات كسر الوضع القائم، المتمثل بالملكية الإسلامية الخالصة والوصاية الهاشمية الأردنية التي تقصر إدارة الحرم على الأوقاف الأردنية، كانت تسيّر بحذر شديد وبخطوات صغيرة مترددة ضمن سياق حسابات ردة الفعل الغربية، والإسلامية والعربية بالتحديد، وتعاتف العنف الصهيوني وسقوط الشهداء في باحات الحرم القدسي بعد محاولات لتغيير الوضع القائم أو اقتحامات واعتداءات من المستوطنين، كما حدث من إطلاق

ولكن هذه الانتهاكات ومحاولات كسر الوضع القائم، المتمثل بالملكية الإسلامية الخالصة والوصاية الهاشمية الأردنية التي تقصر إدارة الحرم على الأوقاف الأردنية، كانت تسيّر بحذر شديد وبخطوات صغيرة مترددة ضمن سياق حسابات ردة الفعل الغربية، والإسلامية والعربية بالتحديد، وتعاتف العنف الصهيوني وسقوط الشهداء في باحات الحرم القدسي بعد محاولات لتغيير الوضع القائم أو اقتحامات واعتداءات من المستوطنين، كما حدث من إطلاق

ولكن هذه الانتهاكات ومحاولات كسر الوضع القائم، المتمثل بالملكية الإسلامية الخالصة والوصاية الهاشمية الأردنية التي تقصر إدارة الحرم على الأوقاف الأردنية، كانت تسيّر بحذر شديد وبخطوات صغيرة مترددة ضمن سياق حسابات ردة الفعل الغربية، والإسلامية والعربية بالتحديد، وتعاتف العنف الصهيوني وسقوط الشهداء في باحات الحرم القدسي بعد محاولات لتغيير الوضع القائم أو اقتحامات واعتداءات من المستوطنين، كما حدث من إطلاق



المسجد القبلي (اليمين) وكوكب صراسل (يس)

مقاومة مشروع السيطرة

أي ردود حقيقية شعبية حتى في حال خطوات صهيونية أكثر خطورة على المسجد الأقصى كفرض التقسيم الزمني والمكاني للمسجد.

أما تعاطي المقدسين والمرابطين في المسجد خلال السنوات الماضية فكان فعالاً وجويوياً ومثالاً حياً لروح الصمود والحيات وتحدي الغطرسة والجهربوت الصهيوني، حتى أن جيش المرابطين أفضّل مخططات فرض السيطرة الإسرائيلية على المسجد الأقصى بالتحصن لقطعان المستوطنين وجماعات «بناء الهيكل» المتطرفة التي اعتادت على تنفيذ اقتحامات منهجة، كما أحبط خطوات أخرى كفرض الجويات الإلكترونية على مداخل المسجد عام 2017، والجهود الحثيثة للسيطرة على بوابة ومصلى الرحمة على الجهة الشمالية الشرقية للمسجد.

وفي قطاع غزة تمين التصاعدي مع الإجراءات الصهيونية في المسجد الأقصى نوعاً ما عن الضفة الغربية، فكان التضامن الشعبي عبر مسيرات جماهيرية حاشدة أوضع بدعوة من فصائل المقاومة، وبصورة أوضع بدعوة من هيئة مسيرات العودة وكسر الحصار بمسيرات مليونية على الحدود الشرقية لقطاع غزة بمسيرات «نصرة المسجد الأقصى» و«التأكيد على إسلامية وعربية المسجد» و«عدم شرعية أي إجراءات تهودية للقديسات الإسلامية»، وقد سقط في بعضها عدد من الشهداء والعشرات من الجرحى.

بينما عبرت فصائل المقاومة عن موقفها الواضح من المسجد الأقصى وأبدت استعداداتها لأي مواجهة شاملة قد تندلع في حال تفجر الأوضاع في القدس أو الضفة على خلفية الإجراءات الصهيونية في المسجد، وهو ما أولت له القيادة السياسية والعسكرية الشعبية في الضفة الغربية فإنها للأسف لا تختلف عن ردات الفعل خلال السنوات القليلة الماضية على كل جرائم إسرائيل سواء في القدس أو الضفة أو قطاع غزة، فكانت ردات الفعل إن حصلت تقتصر على بضع تجعات متناثرة لعشرات رغم حالة الحصار الصهيوني العربي للقطاع أكثر من عشر سنوات، يصمت بشكل أو باخر في أفضال مخطط تصفية القضية الفلسطينية الذي يعرف بصفقة القرن والتي يقدهمها حسم مسألة المسجد الأقصى وفرض الرواية التوراتية على كل مكوناته.

عبدالله غانم

لا يمكن التشكيك في الموقف المبدي الفلسطيني والأردني الرسمي والشعبي من مسألة الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى

يتمايز الموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي والحزبي من مسألة التطورات الأخيرة المتسارعة من جانب اليمين الحاكم في إسرائيل لفرض السيطرة والبنية والسياسية على المسجد الأقصى، وينسحب هذا الموقف على كل عربي ومسلم حول العالم، باستثناء مواقف لا تختلف عليها مسلم أو عربي حول العالم، ولكن الاختلاف يتمظهر في مدى وقدرتها على اتخاذ مواقف للمشروع الصهيوني في المسجد الأقصى.

أولاً: الأردن

الأردن من الناحية القانونية هو صاحب الوصاية الفعلية على المسجد الأقصى وجميع المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، والذي تم تضمينه في اتفاقية وادي عربة عام 1994 المعروفة باسم «اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية»، حيث تخص المادة التاسعة في أحد بنودها: «وبهذا الخصوص وبما يتماشى مع إعلان واشنطن، تحترم إسرائيل الدور الحاسي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستعطي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن»، وهذا الدور تم تأكيده من جانب السلطة الفلسطينية بعد توقيع كل من الرئيس الفلسطيني محمود عباس والملك الأردني عبد الله الثاني على اتفاقية «الوصاية الهاشمية» لحماية الأماكن المقدسة في القدس في 31 آذار/مارس 2013. ورغم التحذيرات الأردنية الرسمية من الإجراءات الإسرائيلية المتجددة في المسجد لإفراغ مضمون الوصاية الهاشمية من محتواه، وإطلاق سبيل من التحفظات والشجب والاستنكار، إلا أن السفق الأردني لما يتجاوز هذا الموقف، وأقصى مدى من الممكن أن يصل إليه الموقف الأردني هو طرد السفير الإسرائيلي من عمان و سحب السفير الأردني من إسرائيل، وهذا غير متصور في المرحلة الحالية، فطبيعة تعقيدات العلاقة بين إسرائيل والأردن، والعلاقات المتشابكة بين الأردن والولايات المتحدة والدعم

^[1] شهد يوم 25 أغسطس/ آب 2019 م 24 ذو الحجة 1440 هـ ه العدد 53 السنة الخامسة

^[2] شهدت يوم 25 أغسطس/ آب 2019 م 24 ذو الحجة 1440 هـ ه العدد 53 السنة الخامسة

^[3] شهدت يوم 25 أغسطس/ آب 2019 م 24 ذو الحجة 1440 هـ ه العدد 53 السنة الخامسة

^[4] شهدت يوم 25 أغسطس/ آب 2019 م 24 ذو الحجة 1440 هـ ه العدد 53 السنة الخامسة

^[5] شهدت يوم 25 أغسطس/ آب 2019 م 24 ذو الحجة 1440 هـ ه العدد 53 السنة الخامسة



بالصورة

تعود أزمة الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي إلى الواجهة من جديد، في ظل تلويع السلطة بتعليق الاتفاقيات مع تل أبيب، خصوصاً أن هذا الملف من أبرز القضايا التي تنكر له كيان الاحتلال



بيانات للمحكمة الجنائية الدولية عن انتهاكات إسرائيلية تصدّد قتل الأسرى بالسليبي متعدّدة

أسرى منسيون

غزة - يوسف ابو وطفة

مما ترك الباب واسعاً للتلاعب فيها وتعاملت مع تنفيذ الاتفاقيات من جانب واحد، إذ كانت الجهة الوحيدة المخولة بتحديد وضع كشوف الأسماء للأسرى المفرج عنهم من دون أن يكون للجانب الفلسطيني أي دور في ذلك. ولم تكن اتفاقية طابا الأخيرة، إذ عاد ملف الأسرى للحضور مجدداً في مذكرة واي ريفر الموقعّة بتاريخ 23 أكتوبر/ تشرين الأول 1998 في واشنطن، إلا أن هذه المذكرة لم تتضمن أي نص خطّي يتعلق بقضية الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وإنما كان الحديث حول تعهد إسرائيلي بضمان أميركي للعمل على إطلاق سراح (750) أسيراً فلسطينياً على ثلاث دفعات بواقع (250) في كل دفعة، إلا أنها لم تلتزم كذلك بما تعهدت به واختارت في الأسماء والأعداد.

(تصوير: عبد الحكيم أبو رياش)

وتجاهلت الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية الأسرى ما قبل أوسلو، وما بعدها، ولم يكن ملفهم حاضراً إلا في أوقات محدودة للغاية، وبأمر يخضع مباشرة للمزاج الإسرائيلي، ما يثير الكثير من التساؤلات عن غياب هذا الملف المهم. وحتى الاتفاقيات التي نصت على الإفراج عن الأسرى القدامى لم تنفذها إسرائيل جميعاً، وتلاعبت بها بدون قدرة السلطة الفلسطينية على منع هذا التلاعب، وهو ما يثير حفيظة الفلسطينيين أكثر. وعند توقيع اتفاق أوسلو في 1993 كان عدد الأسرى الفلسطينيين 12500، ولم تنطبق الاتفاقية إلى هذه القضية بشكل تفصيلي، لكن إسرائيل تعاملت في حينه مع الموضوع من منطلق ما تسميه «حسن النوايا» ووفق معاييرها الخاصة ودون تدخل فلسطيني.

وعلى الرغم من أن اتفاقية القاهرة (غزة) / أريحا (أولاً) الموقعّة في 4 مايو/ أيار 1994 نصت على الإفراج عن 5000 أسير من أصل 10500 في سجون الاحتلال الإسرائيلي خلال مهلة خمسة أسابيع، إلا أن الاحتلال قلص العدد وأجبر الأسرى المفرج عنهم على توقيع تعهدات بعدم العودة لأي شكل من أشكال «المقاومة».

أما اتفاقية طابا (أوسلو) الموقعّة في واشنطن بتاريخ 28 سبتمبر/ أيلول 1995 فقد بلغ عدد الأسرى الفلسطينيين عند التوقيع على هذه الاتفاقية نحو (6000) أسير فلسطيني، وكذلك لم يلتزم الاحتلال بكامل البنود التي وقع عليها. ووفقاً للبيانات الرسمية الفلسطينية، فإن إسرائيل خالفت كافة البنود والملحقات المتعلقة بهذه الاتفاقية وأفرجت عن أشخاص تم اعتقالهم على خلفيات جنائية وليست قومية أو أسرى حقيقيين وتمكنت من تقسيم عملية الإفراج عنهم إلى مراحل لم تحدد زمنياً



يلجأ اسرى للاضراب عن الطعام في ظل غياب أي أفق سياسي لفضيتهم



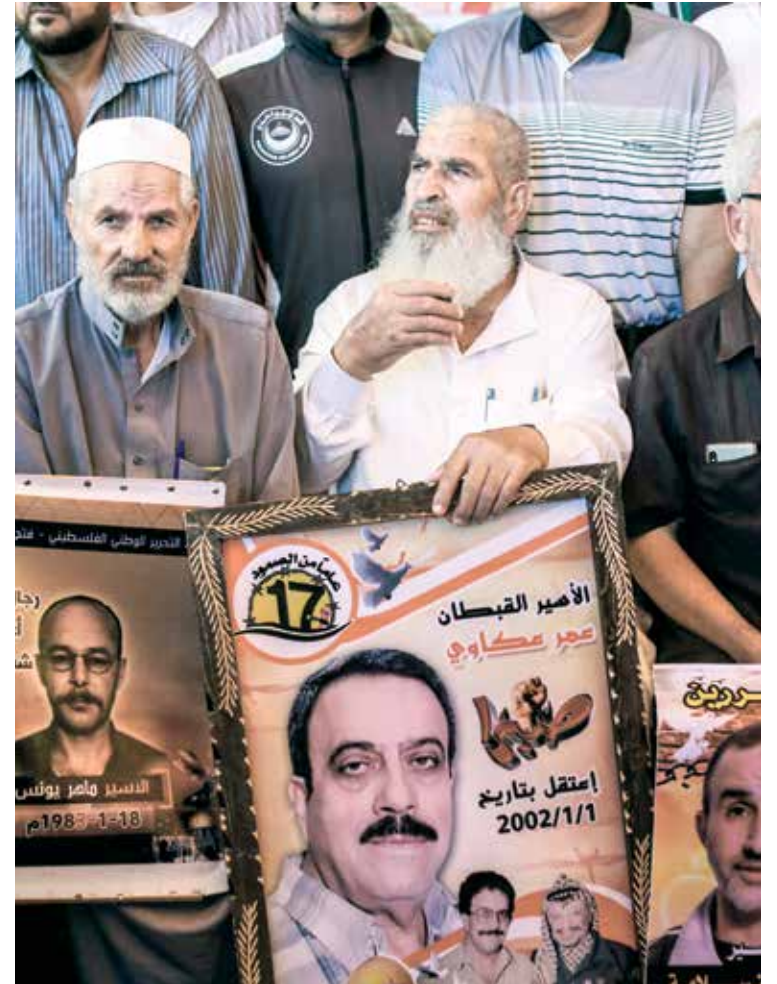
700 أسير يعانون من الانتهاكات الصحية في سجون الاحتلال



تعتقل إسرائيل 27 أطفال منهم دون سن 16 عاماً و38 أسيرة



هناك 540 أسيراً فلسطينياً محكومون مدته الحياة



لا يزال في سجون الاحتلال 26 أسيراً فلسطينياً قيد توقيع اتفاق أوسلو

لكن أيّ اتفاقيات؟

ماجد عزام

لا شك بأنّ سؤال الجدية هو الأكثر اهتماماً وشيوعاً في ما يخص قرار السلطة الفلسطينية، الخاص بوقف العمل بالاتفاقيات مع إسرائيل، إلا أنني أعتقد أن ثمة معطى آخر لا يقل أهمية عن الجدية، يتعلق بطبيعة الاتفاقيات «المجحفة» التي تريد السلطة وقف العمل بها لكونها تدبّنها من حيث المبدأ لجهة الموافقة عليها أصلاً، ناهيك عن السكوت عن الالتزام والعمل بها لأكثر من عقدين. بداية ثمة أمر ملفت ومهم جداً لم ينل حظه من الاهتمام، يتعلق بعدم إشارة السلطة أو حتى التفكير في التنصل من اتفاق أوسلو نفسه، بينما تكتفي بالحديث عن وقف العمل بالاتفاقيات السياسية الاقتصادية الأمنية المنبثقة عنه. هي تعي طبعاً أنها أسست بناءً على الاتفاق وتكتسب شرعيتها الدولية من خلاله، تعرف كذلك أن الظروف غير مؤاتية، ناهيك عن عدم امتلاكها تصور خطة أو استراتيجية خروج وطنية شاملة واقعية وقابلة للنجاح. هنا يمكن الإشارة فقط إلى حدث مهم جرى عام 2012 بعد رفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة إلى دولة بصفة مراقب، حيث فكرت قيادة السلطة في تغيير عنوان ومرجعية جواز السفر الصادر عنها ليحمل اسم دولة فلسطين، قبل أن تتراجع تحت الضغوط والتهديدات الإسرائيلية، وتبقى نفس الجواز الصادر بناءً على اتفاق أوسلو نفسه.

أما الاتفاقيات التي تريد أو تهدد السلطة بوقف العمل بها فهي ذات ثلاثة أبعاد: سياسية تتعلق بسحب الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل، واقتصادية تتعلق بوقف العمل باتفاق باريس الاقتصادي، وأمنية تتعلق بوقف التنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال، علماً أنه يشكل أيضاً أحد أهم وأقوى الأسس التي تقوم عليها السلطة نفسها. قيادة منظمة التحرير قبل أن تتحول بمعظم شخصها إلى قيادة السلطة الحالية، وفي رسائل الاعتراف المتبادل 1993، اعترفت بإسرائيل بل حتى بحقها في العيش بسلام وأمن، من دون أن تعترف هذه الأخيرة بالدولة الفلسطينية، ولا حتى بحق تقرير المصير للفلسطينيين بل بمنظمة التحرير نفسها ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، الاعتراف المجاني كان مجحفاً وخطأً كبيراً، بل استراتيجياً، كما أقر السيد صائب عريقات الذي ما زال كبير المفاوضين ومسؤولاً كبيراً في القيادة، والوقوع فيه أدى إلى الإجحاف أو الافتئات على الحقوق الفلسطينية الأخرى، والتأثير على العملية التفاوضية ومستقبلها بشكل عام. أمر مماثل يمكن قوله عن اتفاق باريس الاقتصادي 1994، الذي فاوضت عليه وقبلت به أيضاً القيادة الحالية - للمنظمة والسلطة - وهو كَيْل الاقتصاد الفلسطيني، منع تطوره رهنة تماماً لإرادة الاحتلال الإسرائيلي وأكثر من مسؤول اعترف وأقر بذلك - السيد نبيل شعث مجرد مثال - والسلطة نفسها طالبت نظرياً فقط أكثر من مرة بإلغائه أو تعديله، بل إننا طلبت علناً تدخل الحكومة الفرنسية التي رعت المفاوضات والتوقيع على أراضيها، لكن دون خطوات عملية جدية على الأرض أو استراتيجية متماسكة متواصلة للضغط الفعلي لتعديله أو إلغائه. وللعلم فقط، فإن سلاح المقاضة الذي تبتز به تل أبيب قيادة السلطة حالياً هو من مضامين ونتائج هذا الاتفاق السيئ الصيت. أما الاتفاق الثالث الذي تريد السلطة وقف العمل به فيتعلق بالتنسيق الأمني، علماً أنه يشكل ركيزة لبقاء السلطة نفسها، كما يتنجم الناطقون الإسرائيليون، وهو كلام حق يرد به باطل طبعاً، غير أن ملخص قصة التنسيق كلها جاء في عنوان صحيفة هآرتس صباح اليوم التالي لقرار أبي مازن وقف العمل بالاتفاقيات، إذ تساءلت الصحافة عن كيفية سفر أبي مازن لتونس للمشاركة في جنازة الرئيس الباجي قائد السبسي رحمه الله - 27 تموز يوليو - دون تنسيق.